الأمم المتحدة

A/HRC/16/G/2

الجمعية العامة

Distr.: General
20 January 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، موجهة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أحييكم وبعد، ففيما يخص الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعتزم إجراؤه في الدورة السادسة عشرة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان، أتشرف بأن أؤكد مجدداً الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض "المقرر الخاص" رفضا باتّاً وقاطعاً.

وقد سبق أن أوضح هذا الأمر في مناسبات شتى بواسطة رسائل رسمية وُجِّهت لأسلافكم، منها رسائل أسلافي المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/HRC/5/G/5) و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (A/HRC/7/G/3) و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/HRC/10/G/6) و٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (A/HRC/13/G/7).

وأود اغتنام هذه الفرصة للتأكيد على الحقائق التالية خاصةً.

أولاً، إن "المقرر الخاص" هو ثمرة مجابهة سياسية ومؤامرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد نشأ "المقرر الخاص" ووُجِد في الأصل نتيجة لـ "قرارات" بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اعتمدت جميع هذه "القرارات"، دون استثناء، بالقوة، في إطار أعمال عدائية ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وحلفاء هذه

الرجاء إعادة الاستعمال

البلدان باستمرار منذ أكثر من نصف قرن قصد خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقضاء على دولتها ونظامها الاجتماعي. ولا علاقة لتلك "القرارات" بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حقيقةً.

ففي عام ٢٠٠٣ وحده، عندما فرض اعتماد "القرار" الأول المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية الحليفة لها تشن حملة مسعورة لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذريعة وجود مشكلة نووية؛ وتوسيعاً لنطاق هذه المناورات، مضت إلى حد أنها نادت باتخاذ "القرار" عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية وفرضت اعتماده في دورة مجلس حقوق الإنسان التاسعة والخمسين.

والحق أن الحوار والتعاون الثنائيين في مجال حقوق الإنسان بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي، اللذين بدآ في حزيران/يونيه ٢٠٠١ لأول مرة في تاريخنا، قد بلغا مرحلة ممتازة في ذلك الحين أبدت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية درجة عالية من التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، اختارت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي مواصلة فرض اعتماد "القرار" في إطار المجابهة، ولم تفتأ منذئذ تواصل عداءها كل سنة.

لم يكن هناك أي داع على الإطلاق يدعو تلك البلدان إلى أن تتجاهل من جانب واحد وبصورة متعمدة ذلك الحوار وذلك التعاون الجاديين في مجال حقوق الإنسان وتلجأ إلى العداء والمجابهة لولا أنها كانت تضمر شراً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولما كانت دواعي اتخاذ "القرارات" بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شريرة وخسيسة، فإن عملية فرض اعتمادها برمتها اقترنت ضرورةً بمؤامرات وبشتى أنواع الظلم.

ففي عام ٢٠٠٣ وحده، على سبيل المثال لا الحصر، عومِل "القرار" بوصفه قراراً بالغ السرية في جميع المراحل، منذ صياغته وحتى تقديمه رسمياً، وقُدِّم بشكل مباغت قبيل التصويت واعتُمِد قسراً بطريقة تحكمية وتعسفية ومن خلال ممارسة الضغط والخداع من وراء الكواليس من قبل الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي. وتُجوهِلت الممارسة التقليدية والشائعة في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والمتمثلة في "الإخطار المسبق للدولة الطرف المعنية مباشرة والتشاور معها" تجاهلاً تاماً.

وقد اعترف من كانوا وراء "القرار" بسوء تصرفهم.

إن "المقرر الخاص"، الذي نشأ ووُجد في الأصل نتيجة لهذه المكيدة، ليس إلاّ دمية تتحرك هنا وهناك من أجل تمثيل الأهداف الخبيثة لمدبّري الدسائس مثل الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي.

ثانياً، إن "المقرر الخاص" يسير عكس الاتجاه الراهن المتمثل في معارضة التسييس والنزوع إلى حوار وتعاون حقيقيين في مجال حقوق الإنسان.

لقد كان الهدف من إنشاء مجلس حقوق الإنسان قطع دابر التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة، وهي أنواع سلوك كانت متفشية باستمرار في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي لمدة تجاوزت ٦٠ سنة، كما كان هدفه استحداث آلية حقيقية للحوار والتعاون يستفيد منها الجميع.

بيد أن الولايات القُطرية، مثل ولاية "المقرر الخاص"، التي هي أرضية خصبة للتسييس والانتقائية وازدواج المعايير، لا تزال قائمة للأسف، الأمر الذي يثير قلقاً بالغاً.

إن البلدان الغربية ما انفكت تصر على الإبقاء على الولايات القطرية كي تستمر في التصرف على أنها "قضاة حقوق الإنسان"، فتدوس السيادة وتتدخل في شؤون البلدان التي لا تحبها.

إن الولايات القطرية تعني المجابهة تحديداً، مثلما قيل في مناسبات عدة. والمجابهة لا يمكن أن تتوافق أبداً مع الحوار والتعاون الحقيقيين أياً كانت الظروف.

وعلى هذا، فإن الموقف من الولايات القطرية سيظل معياراً يحدد إن كان المرء يتطلع إلى حوار وتعاون حقيقيين أم لا.

وبينما تعمل آلية الاستعراض الدوري الشامل بالكامل باعتبارها وظيفة لا غنى عنها من وظائف مجلس حقوق الإنسان، وتعامل جميع البلدان على قدم المساواة وبتراهة، فإن الولايات القطرية البالية التي تنتقي بلداناً بعينها للإشارة إليها بالبنان وتعييرها لا تزال قائمة بالتوازي مع الآلية المذكورة. إن ذلكم مدعاة للسخرية تماماً وغير مقبول على الإطلاق، وينبغي من ثم عدم التسامح معه بعد الآن. وحينئذ فقط سيكون في مقدور مجلس حقوق الإنسان أن يتجنب تكرار نفس الفشل الذي منيت به لجنة حقوق الإنسان ويصبح آلية للحور والتعاون الحقيقيين بمفهومهما الحقيقي الذي ورد في مُثُله التأسيسية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنظر إلى السيادة والكرامة على أنهما طوق النجاة الذي لا غنى لها عنه.

وستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما كانت في الماضي، تؤكد موقفها المبدئي المتمثل في معارضة هذا "المقرر الخاص" ذي المآرب السياسية ورفضه.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة السادسة عشرة للمجلس.

(توقيع) سو سي بيونغ

السفير والممثل الدائم